معايير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل رئاسة ترامب الأولى

تونجاي كارداش*

* جامعة سكاريا، تركيا

ملخص: تحلّل هذه الدراسة عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب مع التركيز على الشرق الأوسط خلال فترة ولايته الأولى، وتسلط الضوء على التفاعل بين مختلف أشكال صنع القرار العقلاني، وعلى أسلوبه في صنع القرار، وتخلص إلى أنه رغم رغبة ترامب في فرض أجندته، إلا أن القيود المؤسسية والانقسامات الداخلية تحدّ من استقلاليته في صنع السياسات؛ لذلك كانت قرارات إدارته فوضوية في الغالب، وذلك بفضل الأيديولوجيات القومية والمناهضة لليبرالية، وتأثير الشخصيات الرئيسة الأخرى. وبشكل عام، يُظهر البحث أن افتراض وجود منطق ثابت ورسمي في عمليات صنع القرار في عهد ترامب أمر مضلل، بل إن فهم السياسة الخارجية الأمريكية يستلزم تحديد تأثير النخب غير التقليدية، والديناميات السياسية الداخلية، فضلاً عن العقلانيات المتنافسة.

الكلمات المفتاحية: ترامب، السياسة الخارجية الأمريكية، الشرق الأوسط، صنع القرار.

The Parameters of the US Foreign Policy Decision Making Under Trump's Presidency

TUNCAY KARDAŞ*

ORCID NO: 0000-0001-7898-4722

ABSTRACT: *This paper analyzes U.S. foreign policy-making under President Trump with a particular emphasis on the Middle East during his first term. It highlights the complex interplay between various forms of rational decision-making (formal, political, economic, and subjective) on his decision-making style. It finds that despite Trump's desire to impose his own agenda, institutional constraints and internal divisions limit his autonomy in policy-making. His administration's decisions have therefore often been chaotic, thanks to nationalist, anti-liberal ideologies and influence of other key figures. Overall, the article shows that assuming a consistent and formal logic in decision-making processes during the Trump era is misleading. Rather, understanding U.S. foreign policy necessitates identifying the influence of non-traditional elites, internal political dynamics as well as competing rationalities.*

* Sakarya University, Türkiye

Keywords: *Trump, US Foreign Policy, Middle East, Decision-Making.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
23 - 38

Received Date: 11 / 04 / 2025 • Accepted Date: 22 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-002

المقدمة

كثيرًا ما أكدت دراسات السياسة الخارجية الأمريكية مركزية القيادة الرئاسية في تشكيل شكل الانخراط في القضايا الدولية؛ بيد أن رئاسة ترامب خلخلت النماذج الراسخة، متحديةً الافتراضات التقليدية حول التماسك المؤسسي، ونماذج الفاعل العقلاني، واستمرارية المعايير الإستراتيجية،[1] وفي سياق الشرق الأوسط على وجه الخصوص، انحرفت مقاربة إدارة ترامب بشكل ملحوظ عن السوابق التاريخية، وكشفت الطبيعة المجزأة لعملية صنع القرار في ظل ظروف الاستقطاب الأيديولوجي، والتآكل البيروقراطي، والقيادة الشخصية.[2] تدرس هذه الورقة البحثية معايير صنع السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ولاية الرئيس دونالد ج. ترامب الأولى، مع التركيز بشكل خاص على التفاعل بين الأشكال المتعددة للعقلانية -الرسمية والسياسية والاقتصادية والذاتية- التي شكلت السلوكيات والنتائج السياسية الرئيسة في الشرق الأوسط.

وخلافًا للإدارات القائمة على تقاليد الأممية الليبرالية أو المحافظين الجدد، كانت سياسة ترامب الخارجية مدفوعة بائتلاف غير منظم من الجهات الفاعلة القومية والمناهضة للعولمة والإنجيلية التي أنتج عدمُ ثقتها المشتركة بالنظام الليبرالي تطرفًا خطابيًّا وتناقضًا إستراتيجيًّا على حدّ سواء.[3] وفي حين احتفظت الرئاسة بالسلطة الرسمية، فإن قيادة ترامب غير المنتظمة، والارتجال الإستراتيجي، والاعتماد على دائرة داخلية متوائمة أيديولوجيًّا ولكن مجزأة في الوقت نفسه- كل ذلك عقّد إلى حدّ كبير ممارسة صنع سياسة خارجية متماسكة.[4]

ولمعالجة هذه التعقيدات، تتبنى هذه الدراسة إطار ماكس فيبر للعقلانية الذي يسمح بإجراء تحليل نمطي يتجاوز حدود المنطق الشكلي الأداتي. يوفر تمييز ماكس فيبر بين العقلانية الرسمية والموضوعية (الذاتية) والاقتصادية والسياسية- عدسة أكثر دقة لفهم قرارات السياسة الخارجية التي تبدو متناقضة عند الحكم عليها بالمعايير التقليدية.[5] ووفقًا لهذا المنظور، لا يمكن تفسير أفعال ترامب -مثل الانسحاب المفاجئ من سوريا، والانفتاح على القادة السلطويين، وتهميش الخبرة المؤسسية- على أنها غير عقلانية في حد ذاتها، بل تُفسَّر بوصفها تعبيرًا عن عقلانيات بديلة تشكلها الحوافز السياسية المحلية والالتزامات الأيديولوجية والمنطق العاطفي.[6] يجادل هذا البحث بأن الموقف السياسي لإدارة ترامب في الشرق الأوسط لا يمكن فهمه بشكل كامل من دون الأخذ في الحسبان العقلانيات المعقدة والمتضاربة في كثير من الأحيان التي حركت قراراتها. كما

يسلط البحث الضوء على الظروف الهيكلية والأيديولوجية الأوسع نطاقًا –ومن ذلك تراجع المؤسسية البيروقراطية، وصعود الحكم الشعبوي، وتآكل سلطة الخبراء– التي مكنت هذا التفكك الإستراتيجي.[7] وهي تتحدى مدى كفاية تفسيرات الاختيار العقلاني والتفسيرات الواقعية من خلال تأكيد الحاجة إلى تحليلات تتمحور حول الجهات الفاعلة والأيديولوجية والمؤسسية التي تعكس بشكل أفضل الحقائق التجريبية لصنع السياسة الخارجية الأميركية المعاصرة.

العقلانية وصناعة السياسة الخارجية

إن الإجابات النظرية والسطحية التي تقدمت عن بعض الأسئلة، مثل: «مَن عقلانيّ؟ ومَن ليس عقلانيًّا؟» في الإدارة الأمريكية من دون دراسة دقيقة للفاعلين الميدانيين– هي إجابات مضللة. فعندما نتحدث عن عقلانية الجهات الفاعلة في الولايات المتحدة، ينبغي أن يكون ذلك مصاغًا في الأشكال المحددة للعقلانية (أي أسلوب صنع القرار) التي يتصرفون وفقًا لها. إن تقييم الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى والجهات الفاعلة فيها من منظور عقلاني شكلي هو مخرج سهل. فالتقييمات التي تجري على هذا المنوال مضلّلة بشكل عام، كما أن وضع السياسة الخارجية على أساسها فقط مغامرة.

ووفقًا لتعريفات المعجم، فإن «العقلانية» تعني أن تكون عقلانيًّا؛ أي أن تكون عقلانيًّا ومبنيًّا على قواعد العقل، وأن تكون قراراتك محسوبة ومدروسة وعقلانية. هذا التعريف توضيحي ولكنه غير مكتمل لفهم صنع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ففكرة أن الولايات المتحدة تتصرف بعقلانية تجاه دول الشرق الأوسط تنطوي على خطر إساءة فهم الخطوط الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام. لذلك من الضروري أولاً فهم ما تعنيه العقلانية بشكل عام. أظهر ماكس فيبر في أعماله، أن هناك أكثر من نوع من العقلانية في العلوم الاجتماعية، ويمكن أن يكون لحالة العقلانية أكثر من معنى. ويمكن أن يكون تمييز فيبر الدقيق بين الأشكال الرسمية (التحليلية) والأشكال الذاتية للعقلانية نقطة انطلاق لنا أيضًا. ففي هياكل صنع السياسة الخارجية، تعني «العقلانية الشكلية» التخلي عن نقاط الضعف والتحيزات البشرية وتحديد السلوكيات والسياسات المنخفضة التكلفة والمرتفعة المنفعة بحسابات منهجية ومتسقة ودقيقة. وهذا شكل من أشكال العقلانية التي ترغب العديد من الجهات الفاعلة في تطبيقها، ولكنها تقصر في تحقيقها لأسباب نفسية ومعرفية وغيرها. ومن ناحية أخرى، تعني «العقلانية الذاتية» التصرف وفقًا لمعتقدات وآراء ومقاصد ميتافيزيقية غير محسوبة كما عرّفها فيبر.

وتماشيًا مع ما ذُكِر، تعني «العقلانية السياسية» مراعاة العوائق، مثل محدودية الوقت والموارد عند حساب الربح والخسارة، أو التكاليف، مثل كسب التأييد السياسي من البيئة المحيطة. وهناك أيضًا شكل العقلانية الاقتصادية التي تعني تعظيم المنفعة المتوقعة، واتخاذ خطوات من خلال مراعاة التوازن بين الإيرادات والتكاليف في أثناء القيام بذلك. في حين أن العقلانية الشكلية، وهي فكرة اتخاذ القرارات بعد عملية تفكير دقيق، هي أصعب السلوكيات التي يمكن تطبيقها. فبينما يمكن أن تكون هناك انتقالات بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية السياسية، إلا أنه من الصعب جدًّا على العقلانيين الرسميين التفكير والتصرف بطرق أخرى. فالعقلانية الرسمية معوَّقة لثلاثة أسباب؛ أولاً، أن إجراء الحسابات العقلانية هو في نهاية المطاف مهارة، وقد لا يكون القائد/ صانع القرار قادرًا على القيام بذلك؛ بسبب عدم كفاءته، أو لأسباب شخصية عاطفية مختلفة. ثانيًا، حتى لو كان الفاعل مؤهلاً في هذه العملية، فإن العوائق الأيديولوجية أو التنظيمية أو المعرفية تحول أحيانًا دون ذلك، وقد يعجز الفاعل عن إجراء حسابات عقلانية رغم رغبته في ذلك. ثالثًا، قد لا يفضّل بعض الأشخاص/ المؤسسات السلوكيات العقلانية الرسمية، وقد يستندون في قراراتهم إلى أسباب مختلفة.

وبالطبع يمكن أن تظهر القرارات المتخذة أيضًا في أشكال مختلفة من العقلانية. وفي هذا الصدد، قد لا تظهر الأشكال الأكثر شيوعًا للعقلانية السياسية والاقتصادية على شكل سلوكيات عقلانية (رسمية) بالمعنى المألوف، لكنها قرارات متسقة ومستقرة تمامًا في حد ذاتها. على سبيل المثال، قد لا يرغب المسؤولون الأمريكيون في رؤية أنشطة الجماعات الإرهابية الكردية على حساب خسارة حليف في حلف شمال الأطلسي مثل تركيا. هذا السلوك من الولايات المتحدة بالتأكيد ليس سلوكًا عقلانيًّا رسميًّا. ومع ذلك، فإن هذا السلوك هو سلوك يتماشى مع أشكال العقلانية الاقتصادية والسياسية والذاتية.

وبهذه الطريقة، يمكن إعادة التفكير في المواقف السياسية لبعض صنّاع القرار المؤثرين في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تلخيص اثنين من الفاعلين المؤثرين الجدد في الإدارة الأمريكية اليوم ونمط العقلانية على النحو الآتي: على سبيل المثال، قرار دونالد ترامب بسحب قواته من سوريا من خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس أردوغان هو مثال على عقلانيته غير الموضوعية التي تضمنت توجيه تهديدات في رسالة لم تؤخذ على محمل الجد. كما أن قراره بإبقاء بعض القوات في سوريا نتيجة للضغوط وإعلانه أن السبب في ذلك هو الاحتفاظ باحتياطي النفط

السوري مثال على عقلانيته الاقتصادية. واستضافته أردوغان في البيت الأبيض في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، واستضافته خمسة من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين (جوني إرنست، وجيم ريش، وريك سكوت، ولينديسي غراهام، وتيد كروز) المعروفين بمشاعرهم المعادية لتركيا في الاجتماع الثنائي، على عكس ما جرت عليه العادة، مثال على عقلانيته السياسية. كما أن تزامن هذا الاجتماع المفاجئ لترامب مع أردوغان وأعضاء مجلس الشيوخ، له دلالة أيضًا من حيث إظهار عقلانية ترامب السياسية. وينبغي أن نتذكر أن ترامب كان عقلانيًّا اقتصاديًّا متهورًا، فكّر في استضافة ممثلي طالبان لإجراء محادثات سلام في كامب ديفيد في ذكرى 11 سبتمبر (انفصل بولتون عن الإدارة بعد أن رفض الدعوة).

> ينتمي بولتن إلى «المجتمع الخطابي» الذي يتكون من جماعات المحافظين والمحافظين الجدد، مع أنه ليس محافظا بالمعنى المعتاد، بل هو قومي أمريكي راديكالي وهذا ما يروق لترامب

وفي هذا السياق، سيكون من الأفضل لدول الشرق الأوسط أن تتفاوض مع ترامب المنفتح على العقلانية الاقتصادية. ولكن، بما أن التجارة تأتي قبل السياسة بالنسبة لترامب، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار تأثير فريقه المقرب وكبار نواب الحزب الجمهوري وأعضاء مجلس الشيوخ الذين يفوّض إليهم الحسابات السياسية؛ لأن قرارات ترامب المستندة إلى العقلانية الاقتصادية تصطدم أولاً بالعقلانية السياسية لحزبه، ثم بالحزب الديمقراطي.

في فترة رئاسة ترامب السابقة، كان من الصعب على ترامب أن يتصرف بشكل مستقل عن عملية السعي لعزله في قراراته المتعلقة بدول الشرق الأوسط. وبما أن ترامب كان محاصرًا بشكل متزايد في تحقيقات العزل، كان عليه أن يراعي التوازنات السياسية داخل مجلس الشيوخ ويحولها لمصلحته. وقد برزت رغبته في دخول انتخابات 2020 على أنه زعيم يفي بوعوده وجهوده لتحويل الانتباه إلى مكان آخر في تحقيق العزل (وهي حسابات سياسية قصيرة الأجل، أي العقلانية السياسية).

وبطبيعة الحال، فإن «المجتمع الخطابي» الذي ينتمي إليه بولتون (الذي تشكله خطابات مثل محور الشر، وتغيير النظام، والضربة الاستباقية، والرد الشامل، وما إلى ذلك) يتكون من جماعات المحافظين والمحافظين الجدد. ومع ذلك، فإن بولتون ليس محافظًا بالمعنى المعتاد، بل هو قومي أمريكي راديكالي (وهذا ما يروق لترامب). أولاً، دافعه الأيديولوجي الأساسي هو جعل أمريكا آمنة ماديًّا. فهو لا يشارك المحافظين الجدد

مثالية نشر الديمقراطية حول العالم. ومن بين الجهات الفاعلة التي يعارضها أيضًا النخب الجمهورية المؤسسية التي تتصرف دائمًا وفقًا للقوانين. فبينما تُقرأ السياسة العالمية على أنها صراع بين الخير والشر وثنائية «نحن وهُم» وفقًا للمحافظين الجدد، فإن المشكلة الأساسية بالنسبة لبولتون تتشكل في نظره من أولئك الذين يعرقلون الولايات المتحدة محليًا ودَّليًا. فوفقًا لنخب الحزب الجمهوري، تقتضي المصلحة القومية للولايات المتحدة إجراء حسابات إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى مثل أسواق الطاقة، و«استيراد الديمقراطية» وموازنة روسيا في الخارج، بينما تكافح الحداثة العلمانية في الداخل. ووفقًا لبولتون، تكمن المصالح الأمريكية في وقف الليبراليين في الداخل، ووقف الترسانة النووية لكوريا الشمالية والنظام «الشرير» الإيراني في الخارج، ووضع الدبلوماسيين «المدللين» في الأمم المتحدة وأوروبا في مكانهم.

يرى كلٌ من المحافظين الجدد وبولتون أن التدخل الأحادي الجانب في السياسة العالمية معقول ومشروع للمصالح الأمريكية. ولكن، في حين أن تغيير النظام هو خطوة إستراتيجية بالنسبة للمحافظين الجدد وبعض نخب الحزب الجمهوري، ومن شأنها أن تمهد الطريق لمزيد من الخطة الرئيسة ومشروعات الهندسة الاجتماعية التي ستغير الخريطة البشرية- فإن تغيير النظام بالنسبة لبولتون هو خطوة تكتيكية من شأنها أن تخدم تحقيق مصالح أمريكا الإقليمية على المدى القصير. وفي حين يعتقد البنتاغون أن على الولايات المتحدة تغيير البنية الاجتماعية في المنطقة، ناهيك عن الانسحاب من سوريا والعراق، فإن سوريا والعراق بالنسبة لبولتون هما منصتان تكتيكيتان للتدخل الكبير القادم في إيران. ومرة أخرى، بينما يؤيد المحافظون الجدد التدخل الخارجي بتكلفة وخسائر كبيرة، فإن بولتون محافظ يفضل التدخل المحدود في حالات منتقاة وبتكاليف قليلة، ومن خلال دول أخرى. هذه الخاصية بالذات جعلت بولتون مثاليًّا لترامب.

ويرى بولتون، بأن السياسة الدولية هي لعبة محصلتها صفر. وبعبارة أخرى، فإن مكسب دولة ما يعني خسارة دولة أخرى. فعلى سبيل المثال، قال: «نحن الخاسرون في الاتفاق النووي الإيراني، وإيران هي الرابحة». ووفقًا له، فإن أقصر الطرق لتحقيق الولايات المتحدة مصالحها هو القضاء على منافسيها. ومن أجل ذلك، تحتاج الولايات المتحدة إلى تنحية القانون الدولي والأعراف الراسخة جانبًا. إذا كانت الولايات المتحدة لا تريد أن تكون «ممسحة» لخصومها، فعليها أن تأخذ زمام المبادرة بتجاوز ما هو «طبيعي»، «ودعم الأكراد في العراق وإيران وسوريا، ونشر القومية الكردية».

وبالنسبة لبولتون، فإن احترام الدولة للقانون الدولي هو خيانة للقواعد القانونية المحلية «العريقة» للدول ذات السيادة، وعقبة غير ضرورية أمامها في الخارج. وعليه، يأتي قوله: «الدبلوماسيون الأوروبيون يريدون استخدام أمريكا ممسحة»، و«نحن بحاجة إلى حرق 5 طوابق من أصل 7 طوابق في وزارة الخارجية الأمريكية»، فإن ما هو مشروع ومعقول في العلاقات بين الدول ليس الدبلوماسية الدولية، بل الحرب والقوة. يرى بولتون، الذي لا يعترف بقيود الدفاع عن النفس في القانون الدولي بقوله: «الاتفاقيات الدولية غير ملزمة»، حيث إن جميع أنواع التدخلات العنيفة، بما في ذلك الضربات الاستباقية عند الضرورة، مشروعة ومعقولة؛ إذ يقول: «كما ضربت إسرائيل المنشآت النووية لخصومها في 1981 و2007، علينا أن نضرب كوريا الشمالية بدون مزيد من التأخير». ومن أفكاره الأخرى فيما يتعلق بالحرب، التي يراها وسيلة حتمية «لإصلاح العلاقات»، إيمانه بالهجوم الشامل؛ أي القضاء على العدو بشكل كامل مثل قوله: «سنغير النظام في إيران في عامه الأربعين، في عام 2019». خلاصة القول: فكرة «الدولة» الشاملة هذه، التي يجب أن نعدّها إرثًا تاريخيًّا للحرب الأهلية الأمريكية، هي المهيمنة عليه بشكل

خاص. حيث يأتي تعريف بولتون لصورة الخصم والعدو في نطاق واسع جدًّا. فوفقًا له، يجب إيقاف كل من/ كل ما يعوّق المصالح القومية الأمريكية: «يجب ألا نعطي تأشيرات لأي إيراني، ومنهم الطلاب والرياضيون».

واستنادًا إلى ما سبق، نرى أن ترامب غير راضٍ على الإطلاق عن موظفي الشؤون الخارجية الخبراء الذين يعملون تحت إمرته، إلّا أنه يحتاج إلى بيروقراطية الدولة العسكرية والمدنية الحالية. لم تتمكن إدارة ترامب حتى الآن من تعيين معظم السفراء الذين سيشغلون مناصب رفيعة المستوى، باستثناء نائبي وزير الخارجية (سوليفان وغولدشتاين). وبالطبع، أحد أسباب ذلك هو أن الديمقراطيين لا يوافقون على مرشحي ترامب. ومع ذلك، فإن السبب الأهم هو أن ترامب نفسه يريد أن يأخذ الأمن القومي وصنع السياسة الخارجية من الدبلوماسيين المحترفين في هذا المجال ويعطيها لمن يثق بهم.

ويمكن الإشارة إلى كبير موظفي البيت الأبيض في عهد ترامب الجنرال جون كيلي، ومستشار الأمن القومي السابق العميد هربرت ريموند ماكماستر، وقائد القيادة المركزية الأمريكية السابق الجنرال جيمس ماتيس على أنها أمثلة على هؤلاء، الذين يفضّلون العمل مع أشخاص يسمّيهم «جنرالاتي»، فالخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية متروكة لتقدير هذا الطاقم الأساسي الضيق. ولإعطاء مثال يهمنا، فإن أزمة التأشيرات مع الولايات المتحدة، خلافًا للاعتقاد السائد، لم تحدث رغمًا عن ترامب، بل بموافقة فريق ترامب الأول، ماكماستر وماتيس. فماتيس المعتدل نسبيًّا، الذي يصنف تركيا وإيران عقليًّا مصدرًا للأيديولوجيات الراديكالية، ويحدد إيران كأكثر تهديد مستمر للاستقرار في الشرق الأوسط- كان «راهبًا» محاربًا انتقد علنًا سياسات أوباما تجاه إيران عندما كان قائدًا للقيادة المركزية الأمريكية.

صناعة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال رئاسة ترامب

إن دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تشبه البحث عن إبرة في كومة قش. بادئ ذي بدء، لم يكن لدينا رئيس متسق من حيث الفكر والسياسة، ولا هيكل إداري مستقر. ومن غير المستغرب أن إدارة ترامب كانت تتخذ القرارات بطريقة غير منظمة وفوضوية، حيث كانت الإدارة تواجه صعوبة في اتخاذ قرارات متّسقة من حيث الفكر

والسياسة، ولم تكن هناك بيئة «غرفة عمليات» من شأنها أن تقود الإدارة الحالية إلى خيارات إستراتيجية متسقة وتوصل الحكماء إلى قرارات عقلانية.

من الصعب جدًّا العثور على جهة فاعلة تتخذ قرارات ضمن حدود العقلانية الرسمية في إدارة ترامب، فكل جهة فاعلة في الإدارة عقلانية في حد ذاتها. وعلى الرغم من وجود محاولات قليلة لإسباغ النظام على البيئة الفوضوية في البيت الأبيض (كيلي، وماتيس، وبولتون)، إلا أن ترامب نفسه رفضها. وفي الإدارات ذات الموظفين المتغيرين باستمرار وآليات صنع القرار الفوضوية/المتقلبة في اتخاذ القرارات، يتطلب تحديد أشكال العقلانية التركيز على وجهات نظر وسلوكيات الجهات الفاعلة. لذلك، من الصعب بطبيعة الحال تقديم تفسيرات معقولة وشرعية لقرارات الرئيس المتغيرة والمتناقضة.

والمشكلة الأخرى هنا، هي أن ترامب عندما يريد وضع أجندته الخاصة، يضطر إلى اللجوء إلى النخب الليبرالية في السياسة الخارجية؛ لأن وحداته الإدارية عاجزة. ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى أن معظم الشرائح، مثل الدبلوماسيين المحترفين في وزارة الخارجية والبيروقراطيين في البنتاغون واللوبيات والبنوك وشركات المحاماة والشركات وعلماء السياسة هم في المعسكر المنافس لترامب، ولا يشاركونه سياساته القومية. وتتجمع هذه الدوائر عمومًا حول هيمنة الأممية الليبرالية وسياساتها، مثل الديمقراطية والسوق الحرة وأنظمة حقوق الإنسان. وقد انتقدت الأولى تفضيلات السياسة الخارجية لترامب من الصفر، بل ورفضت معظمها رفضًا قاطعًا، في حين أن هيمنة هذه المجموعة المعارضة في السياسة الخارجية كانت تهيمن على السياسة الخارجية بشكل كامل ضده، إلا أن تجمعات ترامب الداخلية كانت متشرذمة ومنقسمة تمامًا. فكيف تبلورت أسس صناعة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة؟

أما «المجتمع الخطابي» الذي تنتمي إليه إدارة ترامب الحالية فهو كنيسة كبيرة تضم المحافظين الجدد مع اختلافات مهمة من الداخل. وعلى الرغم من أن هؤلاء هم مجموعة انتقائية حساسة حول شكل الحكومة ويدعمون إستراتيجيات مثل تغيير النظام والضربات الاستباقية والانتقام الشامل وما إلى ذلك؛ إلا أنه من الصعب القول: إنهم محافظون أو محافظون جدد بالمعنى التقليدي. وتتمثل النقطة الأساسية المشتركة بين فريق ترامب في كراهيتهم للنظام القائم الوطني والدولي. ولهذا السبب، لا يمكن للنخب الجمهورية المحافظة المؤسسية المحافظة عمومًا أن تجد مكانًا لها في إدارة ترامب.

بينما يلتقي اليمين البديل والجماعات الإنجيلية وحزب الشاي، التي تجد مكانًا لها في الإدارة، في القومية الأمريكية العدوانية. فالقضية الأساسية التي يتفقون عليها هي جعل الولايات المتحدة آمنة ماديًّا. غير أن إدارة ترامب لا تشارك المحافظين الجدد مثالية المحافظين الجدد في نشر الديمقراطية في العالم على أنها مبدأ. ففي حين أن السياسة بالنسبة للمحافظين الجدد تقوم على ثنائية «الخير والشر» أو «نحن وهُم»، فإن السياسة تتمثل بالنسبة لإدارة ترامب في الفصل بين من يعوّقهم في الداخل والخارج وبين من لا يعوّقهم. فوفقًا لنخب الحزب الجمهوري التقليدية المعارضة لترامب، تشمل المصلحة الوطنية أهدافًا إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، مثل السيطرة على موارد الطاقة، و«استيراد الديمقراطية»، وتحقيق التوازن مع روسيا.

وبحسب فريق ترامب، تكمن المصالح الأمريكية في إبعاد جميع الليبراليين المعولمين، سواء كانوا جمهوريين أم ديمقراطيين، عن هيكلية الحكم في الداخل، ومنع دول مثل فنزويلا وإيران وكوريا الشمالية من تشكيل تهديد للهيمنة الأمريكية في الخارج. وهناك هدف مهمّ آخر هو وضع جميع الدول «الجاحدة» -سواء كانت حليفة أم غير حليفة- التي لا تقدّر قيمة المظلة الأمنية الأمريكية في مكانها.

ولعل الشعار الذي يجمع بين فريق إدارة ترامب القومي والنخب الجمهورية التقليدية هو أنهم يرون أن التدخل الأحادي في السياسة العالمية معقول ومشروع للمصالح الأمريكية. ومع ذلك، هناك اختلافات أخرى بين هاتين المجموعتين: فعلى سبيل المثال، في حين أن تغيير النظام هدف إستراتيجي من شأنه تغيير الخريطة السياسية والبشرية بالنسبة للمحافظين الجدد وبعض نخب الحزب الجمهوري، فإن تغيير النظام بالنسبة لفريق ترامب هو خطوة تكتيكية تساعد على تحقيق المصالح الإقليمية والعالمية. وبينما يمكن لفريق ترامب أن يتخذ قرار الانسحاب من أماكن مثل سوريا وأفغانستان عند الضرورة، إلا أنه بالنّسبة لوزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون، يُعَدّ من المعقول تغيير الخريطة البشرية والسياسية لمنطقة مختارة من العالم مع بيروقراطيين «نخبويين» ناهيك عن الانسحاب من هذه الأماكن. فالوجود العسكري في سوريا والعراق بالنسبة لإدارة ترامب هو منصة تكتيكية لصد إيران، بينما هو بالنسبة لهذه المؤسسات والمحافظين الجدد غاية في حد ذاته. وفي حين تُعدّ الخسائر الاقتصادية والبشرية أمرًا طبيعيًّا بالنسبة للنخب الجمهورية المؤسسية وجماعات المحافظين الجدد في سياق التدخلات الخارجية، فإن ما يُعدّ طبيعيًّا بالنسبة لفريق ترامب هو التدخلات الخارجية المحدودة، الأقل كلفة اقتصاديًّا، التي تُنفّذ عبر أطراف أخرى.

أيضًا بالنسبة لفريق ترامب فإن السياسة الوطنية والدولية هي لعبة محصلتها صفرية، بينما بالنسبة للنخب التقليدية من المحافظين والحزب الجمهوري، فإن النظام الدولي هو أرضية شرعية يجب أن تحكم بالتعاون مع الحلفاء. وبالنسبة لنخب الحزبين التقليديين، المحافظين والجمهوريين، فإن الخصوم بالنسبة للنخب الحزبية التقليدية المحافظة والجمهورية، هم خصوم يجب هزيمتهم في إطار القانون الدولي والأعراف الراسخة، بينما بالنسبة لفريق ترامب، فإن الخصوم هم أعداء يجب القضاء عليهم في كل الظروف. وتنتشر فكرة «الدولة الشاملة»، التي هي الإرث التاريخي للحرب الأهلية الأمريكية، بشكل خاص لدى وزير الخارجية آنذاك بومبيو ومستشار الأمن القومي بولتون، فالحرب وسيلة لحل المشكلات و«إصلاح العلاقات».

ومن الضروري أيضًا تأكيد النزعة التوسعية الإنجيلية-الأخلاقية التي قد تكون موجودة داخل بعض الشرائح. فعلى سبيل المثال، أوصل وزير الخارجية الأمريكي بومبيو النزعة الأولى إلى ذروتها خلال جولته الشرق أوسطية التي استمرت ثمانية أيام وخاصة بخطابه في مصر. ومن عواقب النزعة التوسعية عملية تهميش الدبلوماسيين

المحترفين وتفريغ بيروقراطية السياسة الخارجية من الموظفين. وللتذكير، لم يكن هناك سفير للولايات المتحدة في الدول الست التي شملتها زيارة بومبيو -ومنها تركيا- ولم تُدفَع رواتب موظفي السلك الدبلوماسي الأمريكي فترة طويلة؛ نتيجة الإغلاق الحكومي والاستقطاب الأيديولوجي.

دراسة حالة: قرار ترامب بالانسحاب من سوريا

دعونا نقيّم قرار ترامب بالانسحاب من سوريا من المنظور المذكور آنفًا. أحدث قرار ترامب الانسحاب من سوريا، الذي أعلن عنه في ديسمبر 2018، صدمة، وتسبب في انقسام في السياسة الخارجية الأمريكية، وقُوبِل القرار بردود فعل من حلفاء الولايات المتحدة الغربيين ومن جميع القنوات السياسية الرسمية تقريبًا، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، داخل الولايات المتحدة. ولا تزال الاتهامات المتبادلة والمناقشات مستمرة في إطار القرار الذي كان له صدى في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة. ونتيجة لردود الفعل من طاقمه الإداري، ربط ترامب الانسحاب بشروط معينة تتمحور حول إيران ووحدات حماية الشعب الكردية، وأبطأ من وتيرة الانسحاب. وبقي ممسكًا بورقة «القائد الوطني والزعيم الوطني العطوف»، الذي أراد إعادة الجنود إلى الوطن في عيد الميلاد. ومع ذلك، فإن ترامب، الذي اعترضت محاولاته السابقة عقبات مختلفة من البنتاغون وبيروقراطية وزارة الخارجية- كان مصممًا هذه المرة. وعلى الرغم من أن العملية غير مؤكدة وموعد الانسحاب لم يُحدَّد بعد، إلا أنه من المتوقع أن يكون الانسحاب في غضون أربعة أشهر.

عندما ننظر إلى عالم صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال قرار الانسحاب من سوريا، تجدر الإشارة إلى أن الصورة التي تظهر تشبه لوحة «غرنيكا» لبيكاسو. فلا توجد بيئة «غرفة عمليات» أو «غرفة كوبرا» حيث يتوصل الحكماء إلى قرارات مشتركة بهدوء، ولا توجد تفضيلات إستراتيجية متسقة. فبالإضافة إلى فريق البيت الأبيض، فإن المؤسسات الرئيسة التي تحاول التأثير في قرارات الإدارة تشمل بعض الأعضاء المؤثرين في مجلسي النواب والشيوخ، والمعارضة داخل الحزب الجمهوري، والإنجيليين، ومنظمات مثل مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطية في شريحة المجتمع المدني. وعندما ننظر إلى نخب السياسة الخارجية من خارج هذا النوع من الإدارة، فمن المفيد أن نذكر أن الدافع الرئيس هو محاصرة ترامب سياسيًّا.

فقراره بشأن سوريا يتماشى في الواقع مع موقفه السياسي الشخصي الذي اتخذه منذ عقود. ففي نهاية المطاف، كان ترامب رئيسًا معارضًا للحروب الأمريكية في الدول الأجنبية منذ أواخر الثمانينيات، ووعد بإعادة القوات منذ حملته الانتخابية عام 2016. إن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يجري استغلالها من قبل جميع دول العالم في كل فرصة سانحة وأن البيروقراطيين التنفيذيين الأمريكيين يؤدّون دورًا فعّالاً في ذلك عن علم- هو اعتقاد قوي على المستوى العقائدي لدى ترامب وفريقه المقرب. وكلمات مستشار ترامب للأمن القومي بولتون: «نحن بحاجة إلى حرق خمسة طوابق من أصل سبعة طوابق في وزارة الخارجية الأمريكية» هي أحد المؤشرات على عدم الثقة هذه. عندما ننظر إلى قرارات الطبقة البيروقراطية الموظفة في إدارة ترامب فيما يتعلق بسوريا، من الصعب القول: إنهم يتصرفون بعقلانية. فدافعهم الأساسي هو الحفاظ على الوضع الراهن للهيمنة الوطنية والدولية التي هم رعاة لها. بالإضافة إلى ذلك، فإن البقاء في سوريا هو أيضًا ضرورة بالنسبة لوزارة الخارجية (ماكغورك) والبنتاغون (ماتيس) لحماية مصالحهما وثقافتهما المؤسسية.

قد يُنظَر إلى قرار سحب القوات الأمريكية الزائدة عن الحاجة من الشرق الأوسط على أنه سلوك عقلاني من حيث المصالح القومية للولايات المتحدة، لكن القرار الأخير بشأن سوريا أظهر مرة أخرى أن العقلانية ليست الأولوية الرئيسة سواء بالنسبة لترامب أم خصومه السياسيين. والنقطة اللافتة للنظر في الآونة الأخيرة هي أن القرارات المتخذة لها عقلانية سياسية داخلية لا جيوسياسية خارجية. فبالنسبة لترامب، فإن القرار هو مجرد وفاء بوعده الانتخابي، وهو نتاج جهوده لتحويل الانتباه إلى مكان آخر (أي حسابات سياسية قصيرة الأجل) في تحقيق روبرت مولر في عزل الرئيس الأمريكي الذي أصبح محاصرًا فيه بشكل متزايد. في الواقع، لم يتصرف ترامب بشكل مختلف عن العديد من الرؤساء الأمريكيين الذين يرغبون في تحقيق الرغبة التي يتشاركها غالبية الشعب الأمريكي والذين يريدون «عدم مغادرة حدود البلاد» عسكريًّا.

قد يكون القرار منطقيًّا في إطار العقلانية الشكلية للاعتقاد بأن الولايات المتحدة فوّتت فرصة منع هيمنة روسيا في الشرق الأوسط والبحر المتوسط بالانسحاب من سوريا عبر وكيل (وحدات حماية الشعب) وموارد قليلة (ألف جندي). ومع ذلك، فإن هذه الدوافع لا تفسّر سبب قرار ترامب وخلفياته بالانسحاب. من الصعب جدّا الاعتقاد بأن ترامب اتّخذ قرار الانسحاب بمعزل عن النظرة العالمية التي كان يدعو إليها منذ عام 1986. فالاعتقاد بأن دولاً كثيرة في العالم، ومنها الدول الحليفة، تستغل الولايات

المتحدة في كل فرصة سانحة، وأن البيروقراطيين التنفيذيين الأمريكيين يؤدّون دورًا فعّالاً في ذلك عن علم- هو اعتقاد قويّ على المستوى العقائدي لدى ترامب وفريقه المقرب. وبالمثل، فإن حاجة ترامب إلى أن يكون مقبولاً في السياسة الداخلية كـ«قائد وطني عطوف» قادر على سحب القوات من سوريا وإعادتها إلى الوطن هو الدافع الرئيس وراء القرار. وباختصار، سواء كان ذلك استنادًا إلى سيكولوجية الشخصية أم الدوافع المعرفية، فإن أسلوب ترامب في اتخاذ القرار أكثر تعقيدًا مما يُعتقد.

خاتمة

درست هذه الورقة البحثية بشكل نقدي معايير صنع السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب، مجادلةً بأن الافتراض التقليدي لعملية عقلانية متماسكة ورسمية لا يستوعب تعدد العوامل التي شكلت نتائج السياسة خلال هذه الفترة. ويوضح التحليل أن قرارات السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترامب لم تكن نتاج منطق إستراتيجي واحد، بل انبثقت من تفاعل أشكال مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان من العقلانية- الذاتية والسياسية والاقتصادية والرسمية.

وقد أثّرت رؤية ترامب الشخصية للعالم وأسلوبه القيادي بشكل كبير في عمليات السياسة الخارجية، وغالبًا ما كان يفضل القناعات الأيديولوجية والدوافع العاطفية والاعتبارات السياسية المحلية على المشورة المؤسسية أو التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل. وتجسّد حالة الانسحاب من سوريا كيف أن القرارات لم تتشكل من خلال الحسابات الجيوسياسية بقدر ما تشكلت بفعل الضغوط السياسية الداخلية والتزامات الحملة الانتخابية والرغبة في تأكيد استقلالية السلطة التنفيذية.

ويؤكد هذا النمط من صنع القرار هيمنة العقلانية الذاتية والسياسية، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب المنطق الرسمي أو البيروقراطي. علاوة على ذلك، فإن نقاط الضعف الهيكلية في إدارة ترامب -وأبرزها غياب جهاز بيروقراطي مستقر وكفء، وتهميش الدبلوماسيين المحترفين، والاعتماد على دائرة ضيقة من المستشارين ذوي التوجهات الأيديولوجية- قوضت التماسك المؤسسي للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد عززت البيئة الناجمة عن ذلك قرارات مخصصة، ورسائل غير متماسكة، وتراجعات متكررة، وكل ذلك أدّى إلى تآكل المصداقية الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وخارجه. كما أن التباين بين ترامب وعناصر المحافظين الجدد التقليديين أو الواقعيين المؤسسيين داخل مؤسسة السياسة الخارجية الجمهورية شكّل أيضًا خروجًا ملحوظًا عن المقاربات الأمريكية السابقة. ففي حين سعى المحافظون الجدد في كثير من الأحيان إلى

تغيير النظام والتوسع الليبرالي الديمقراطي بوصفه جزءًا من مشروع أيديولوجي أوسع، عكست سياسة ترامب الخارجية توجهًا قوميًّا وتعامليّا ينظر إلى السياسة الدولية على أنها لعبة محصلتها صفر. وفي حين أن شخصيات مثل جون بولتون، على الرغم من توافقها مع ترامب في بعض الأهداف التكتيكية، فإنها مثلت تيارًا متميزًا من القومية الأمريكية الراديكالية التي زادت من تعقيد بيئة صنع السياسات.

في نهاية المطاف، أظهرت هذه الدراسة أن أي تحليل ذي مغزى للسياسة الخارجية الأمريكية خلال رئاسة ترامب يجب أن يأخذ في الحسبان تعدد العقلانيات التي توجه عملية صنع القرار، فضلاً عن الديناميات المؤسسية والأيديولوجية والسياسية الأوسع نطاقًا. وتوضح حقبة ترامب حدود النماذج التقليدية للاختيار العقلاني في تحليل السياسة الخارجية، وتؤكد الحاجة إلى إطار عمل أكثر دقة يركز على الجهات الفاعلة ويراعي السياق ويعترف بأهمية كل من القيود الهيكلية والفاعلية الفردية في تشكيل مسار الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط.

الهوامش والمراجع:

1. Michael Clarke and Anthony Ricketts, «Donald Trump and American Foreign Policy: The Return of the Jacksonian Tradition,» Comparative Strategy 36, no. 4 (2017): 366–79.
2. Daniel W. Drezner, «Present at the Destruction: The Trump Administration and the Foreign Policy Bureaucracy,» The Journal of Politics 81, no. 2 (2019): 723–30.
3. Thorsten Wojczewski, «Trump, Populism, and American Foreign Policy,»Foreign Policy Analysis 16, no. 3 (2020): 292–311; Randall Schweller, «Three Cheers for Trump's Foreign Policy: What the Establishment Misses,» Foreign Affairs 97, no. 5 (2018): 133–43.
4. Roberta N. Haar and Lars F. Krebs, «The Failure of Foreign Policy Entrepreneurs in the Trump Administration,» Politics & Policy 49, no. 2 (2021): 446–78.
5. Keren Yarhi-Milo, «After Credibility: American Foreign Policy in the Trump Era,» Foreign Affairs 97, no. 1 (2018): 68–77.
6. John Hall, «In Search of Enemies: Donald Trump's Populist Foreign Policy Rhetoric,» Politics 41, no. 1 (2021): 48–63; Paul K. MacDonald, «America First? Explaining Continuity and Change in Trump's Foreign Policy,» Political Science Quarterly 133, no. 3 (2018): 401–34.
7. Mel Gurtov, America in Retreat: Foreign Policy under Donald Trump (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2020); Matthew Hill and Steven Hurst, «The Trump Presidency: Continuity and Change in US Foreign Policy,» Global Affairs 6, no. 1 (2020): 1–3.

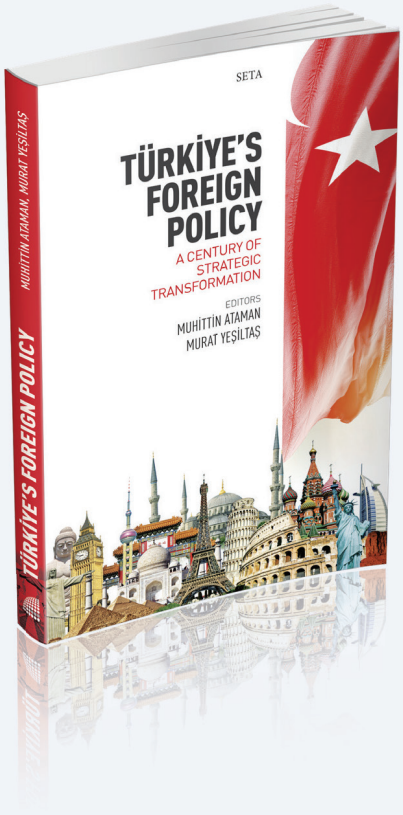

Türkiye's Foreign Policy | A Century of Strategic Transformation

June 2024 | Muhittin Ataman, Murat Yeşiltaş

This book examines the century-long transformation of Turkish foreign policy, with each chapter dedicated to analyzing different regions and explaining the priorities and strategies of Türkiye within the context of its historical transformation. It also expounds upon the vision and objectives outlined in the Century of Türkiye, declared on October 24, 2022, while also making an endeavor to predict the realization of the goals set forth.

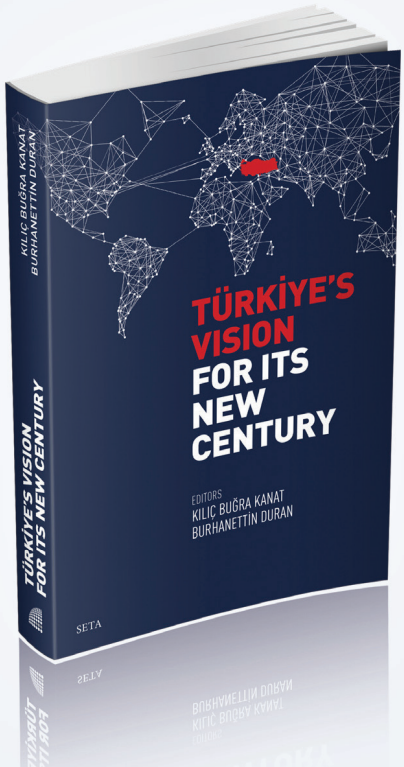

Türkiye's Vision for Its New Century

May 2024 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

President Erdoğan's statement in March 2024, "neither the world is the old world nor Türkiye is the old Türkiye", encapsulates the essence of the Century of Türkiye vision, which aims to transform Türkiye in accordance with both internal and external requirements. Over the past two decades of AK Party rule, Türkiye has achieved remarkable and enduring progress across its social, cultural, political, and economic spheres.